لكن ذهب قوم الى استدراك على قول
الناظم والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير
ورد بان مذهب الناظم ان اذا حرف فكلامه
واضح على مذهبه اذ لا تتاتى الخبرية عليه
قوله ذا لا لام اي ذكر لا للاحتراز عما مر قريبا في
المكسورة اي من وجوب الكسر حيث وقعت
جوابا للقسم لم يصرح بفعله سواء ذكرت معها
اللام او لا قوله لم يجعلها جوابا للقسم اي بل
مفعولا كما تقدم قيل لان الفعل ايضا بمعنى
طلب القسم لا قسم اذ الظاهر كون الجواب
مذكورا لا محذوفا وهذا اوضح في مثل هذا
البيت اما في نحو حلفت بالله على كذا فلا
مانع من ان يكون قسما ولا يضر عدم الجواب
لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي
مؤداه عند حذفه قوله ويجوز الوجهان
ايضا الى اشار بذلك ان الى الظرف معطوف
بحذف حرف العطف على قوله بعد اذا فجاءة
قوله مع تلو فا الجزا اي وما اشبه فا الجزا
نحو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه واضافة فا الى الجزا من
اضافة الدال للمدلول وتسمى الفا الجوابية

قوله

قوله
هو خبر مبتدا محذوف هو اولى مما بعده لان
المعهود في الجملة الجزائية حذف المبتدا كقوله
تعالى وان مسه الشر فيئوس اي فهو يؤوس
قوله والكسر احسن في القياس اي لانه لا يحوج
الى تقدير قوله الا مسبوقا بان المفتوحة اي
كقوله الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله
فان له نار جهنم وقوله كتب عليه انه من
تولاه فانه يضله ويهديه بخلاف ما لم تسبق
بان المفتوحة فانها مكسورة فيه ليس الا
نحو انه من يات ربه مجرما فان له جهنم
انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين
قوله وذا الحكم اي جواز الوجهين قوله فالفتح
على معنى خبر القول حمد الله اي بالمعنى المصدري
فيهما والمعنى وقوع الحمد مني خيرا قوله الى باب
عبادة كان وانما كان الخبر عنه هنا قولا لان
اسم التفضيل بعض ما يضاف اليه قوله
لقصد الحكاية ولم يحتج الى رابط حينئذ
لانها بمنزلة المفرد اذ المقصود منها لفظها
قوله نحو على انا احمد الله انما تعين الفتح لان
الخبر حينئذ يكون الحمد وهو صحيح لان الحمد
اي الثناء من افراد العمل وعلى الكسر يكون

Copyright © King Saud University